

الفصل الثالث عشر

لماذا لم ندرس تفاصيل الصراع بين الأمين والمأمون ؟

الآن وقد عرفنا ظروف وفاة الرشيد والميثاق الذي عقده بين ولديه الأمين والمأمون ، وعرفنا أن الأمين لم يكن بالسوء الذي تصوره لنا المراجع ، وأن معظم ما قيل عن أنه كان البادئ بالغدر بأخيه المأمون غير صحيح . وقد نبهنا الأذهان إلى أن الفرق بين المأمون والأمين في السن لم يزد على سبعة أشهر ، فقد ولدا في عام واحد هو ١٧٠ هـ / ٧٨٦ م وكانت سنهما يوم توفي أبوهما سنة ١٩٣ هـ / ٨٠٨ م كانت ثلاثاً وعشرين سنة هجرية ، فلا أكبر هنا ولا أصغر في السن ، وهارون الرشيد لم يتخط الأكبر ليبيع للأصغر ، وإنما هو فضل الابن الهاشمي أباً وأماً وهو الأمين على الابن الهاشمي أباً الفارسي أماً وهو المأمون. فقد كانت أمه جارية فارسية تسمى مراجل ، وقلنا : إن الفرس كانوا يعتبرونه لهذا ابن أختهم ، أي فارسياً من ناحية الأم ، فتعصبوا له ، وخاصة وزيره الفارسي الفضل بن سهل الذي رأينا أنه بايع للمأمون بالخلافة عندما كان الرشيد في مرض الموت .

وقد رأينا كيف بدأ الأمين خلافته بداية طيبة ، فكتب لأخيه المأمون خطاباً جميلاً أكد فيه ما عاهده أبوهما الرشيد عليه ، ولكن نفرأ ممن كانوا يعملون مع المأمون في خراسان - وعلى رأسهم الفضل بن الربيع - فضلوا تركه والإسراع إلى أخيه الأمين ؟ لأنه كان خليفة فعلاً ، وهو لهذا أفضل - فى نظرهم - من خليفة ربما يكون فى المستقبل ، هو المأمون ، ولا يدرى إلا الله إن كان سيكون أو لا يكون . ولا يسأل الأمين عن تصرف هؤلاء . وإن كان الفضل بن الربيع - وكان عربياً - لم يزل يجتهد حتى صار وزير الأمين ورجله الأول ، وهو أيضاً - بسوء تدبيره - كان من أكبر الأسباب فيما أصاب الأمين .

والآن فلنسال : كيف وقعت الحرب بين الأخوين ؟

ولابد أن نذكر هنا ما سبق أن ذكرناه من أن الفضل بن سهل الفارسى ورجل المأمون الأول كان لا يلقب إلا بذى الرئاستين ، وكان يرى أن الخلافة ينبغى أن تكون للمأمون دون الأمين بحجة أن الأمين ليس بشيء ، والحقيقة هى أنه - وهو فارسى - كان يريد أن تكون الخلافة للمأمون نصف الفارسى الذى كانوا يسمونه ابن أختهم . وعلى هذا كان قد عزم على انتزاع الخلافة من يد الأمين ، ومع أنه لا يمكن الحكم على مواهب كل من الأخوين . فقد كانا بعد صغيرين جداً وبدون تجربة ، وكان لابد - ولا شك - من أن تتطور مواهبهما مع السن والتجربة . وكان

المطلوب من الوزراء والنصحاء فى هذه الحالة أن يعملوا على التوفيق وإصلاح الأحوال بين الأخوين حتى لا تقع البلاد فى حرب أهلية ، ولكن هذا - على أى حال - لم يكن رأى الفضل بن سهل الفارسى وزير المأمون وصاحب خراسان وشرقى الدولة كله ، فقد كان رجلاً متعصباً شريراً . ولا بد أن نقول : إن الفضل ابن الربيع - العربى وزير الأمين - لم يتميز بسياسة أو كياسة أو بعد نظر ، وكان هذا من سوء حظ الأمين .

ويحدثنا اليعقوبى فى تاريخه (٢ / ٤٣٦) عن بداية الحرب بين الأخوين ، ومن الخبر الذى يرويه - وسنأتى بنصفه - نرى أن البداية كانت خطأ وقع فيه الأمين ، وهذا الخطأ كان يمكن إصلاحه وإعادة الصفاء بين الأخوين ، لولا أن النية فى معسكر المأمون كانت معقودة منذ البداية على الغدر ، فلم يلبث الخطأ الصغير أن تطور إلى بداية حرب أهلية بين الأخوين ، وإليك الخبر الذى يرويه اليعقوبى : « ووجه محمد (الأمين) إلى أم عيسى بنت موسى الهادى امرأة المأمون يطلب منها جوهراً كان عندها للمأمون ، فمنعته وقالت : ما عنى شىء أملكه ، فوجه من هجم منزلها فانتهب كل ما فيه ، وأخذ ذلك الجواهر ، فلما انتهى ذلك إلى المأمون جمع القواد الذين قبَّلهُ ، فقال لهم : قد علمتم ما كان أبى شرط على وعلى محمد ، وقد نكث ونقض العهود ، وأوجد السبيل إلى خلعته بنكته ونقضه وتعرضه لأموالى وأسيابى وأعمالى ، وتحريقه

الشروط والعهود التي عليه ، واستخفافه بحق الله فيما نكث من ذلك ، واشتغاله بالخصيان ، فاتفق رأيهم على مراسلته ، فإن رجع وإلا خلعوه .. » فهل ما فعله الأمين من الهجوم على دار زوجة أخيه وأخذ ما فيها من الجوهر - إن كان هذا حدث فعلاً - يبرر خلع الأمين ؟ أما كان من الممكن إصلاح هذا الخطأ وإعادة الجوهر إلى صاحبه والإصلاح بين الأخوين ؟ بلى ، كان من الممكن لو كان بين الأخوين رجال ذوو عقول وأخلاق ، ولكننا رأينا أنه لم يكن بينهما إلا شياطين أنانيون ؛ ولهذا نجد المأمون - بعد أن بلغه ما حدث لامراته وجوهرها - يجمع القواد الذين قبله ويقول لهم : « قد علمتم ما كان أبي شرط على وعلى محمد ، وقد نكث ونقض العهود ، وأوجد السبيل إلى خلعه بنكته ونقضه وتعرضه لأموالي وأسبابي وتحريقه الشروط والعهود التي عليه » (اليقوبى ٢ / ٤٣٦) .

إذن فمسئولية الخيانة والغدر لا يمكن أن توضع على كتفى محمد الأمين العربى وحده كما تقول لنا مراجعنا ، ولكن يتحملها أساساً المأمون والمسئولون عن تدبيرها وإغراق الدولة الإسلامية فيها ، كما تقع على أكتاف رجال المأمون ... ورؤسائهم والموجهون لهم كانوا فرساً مستعربين ، وعلى رأسهم الفضل بن سهل وأخوه الحسن بن سهل ، ثم طاهر بن الحسين البوشنجى ، وهذه حقيقة ينبغى أن تعرفها إذا كنت حقاً عربياً تريد إنصاف العرب ، أو الإنصاف بصورة عامة .

ولكن الشيء الذى يستوقف النظر هو قلة الكفاءة التى تصرف بها الأمين عندما وقعت الحرب بينه وبين أخيه ، ومع أن هذا خارج عن موضوع هذه الدراسة (وهى تنقية أصول التاريخ الإسلامى من الأكاذيب والأخبار المسيئة للعرب والإسلام) فإن تفاصيل ما وقع تدخل فى الموضوع الأساسى الثانى الذى أثارته هذه الدراسة ، وهو فقر الفكر السياسى عند المسلمين ، ولا أقول فى الإسلام كما جرت عادتنا أن نقول ، فإن الإسلام أعطانا الأساس السليم لكل شىء حسن ، وترك لنا مسائل التطبيق ، والإسلام يعطى العقل الإنسانى أهمية كبرى ، وهذه حقيقة أساسية تتجلى فى القرآن الكريم والسنة الشريفة ، فإن الله - سبحانه وتعالى - يخاطب العقل أولاً فى القرآن الكريم ، ثم يخاطب القلب بعد ذلك ، أى أن الإنسان ينبغى أن يقتنع بالدين أولاً وأساساً ثم تأتى العاطفة بعد ذلك ، فإن الإنسان إذا قرأ القرآن قراءة فهم وتعقل لم يلبث أن يؤمن بالإسلام بعقله وعن اقتناع حقيقى بأن هذا القرآن لا يمكن إلا أن يكون كلام خالق الكون سبحانه ، فمثل هذا الكلام لا يمكن أن يصدر عن بشر ولا يمكن أن يكون إلا من خالق الكون - سبحانه - مثله فى ذلك مثل الشمس والكواكب وبقية الكون ، فإذا آمن الإنسان بذلك كان من الطبيعى أن يؤمن بصدق رسالة محمد - صلوات الله وسلامه عليه - فهو الذى أعده الله - سبحانه - لتلقى رسالته ، ثم أوحى إليه القرآن كلمة كلمة ، وآية وآية ، وإلا فكيف وصل إلينا هذا القرآن ؟

فإذا آمن الإنسان بهاتين الحقيقتين وجد القرآن بين يديه كتاباً يخاطب عقله ويفتح له آفاق الكون ، ويشرح له أسرار الحياة ، دون أن يطالبه بشيء غير معقول وبشيء من صنع البشر كما نجد في الأديان الأخرى ، ثم إن الذى يطلبه الإسلام من المسلم قليل ومحدد ، فهو يطالبه بأن يؤمن بالله خالق الكون وكل ما فيه وحده دون شريك ، وهذا هو المعقول ؛ فإن هذا الكون المتناسق المترابط لا يمكن إلا أن يكون من صنع خالق واحد ، وإلا تضارب كل ما فيه واضطرب ، فإذا آمن الإنسان بالله الواحد إيماناً كاملاً ، وبصدق رسوله لم تبق عليه بعد ذلك إلا العبادات ، وهى الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وكلها تعود بالخير على الإنسان نفسه والمجتمع الإسلامى .

وتلك هى أركان الإسلام الخمسة المفروضة على المسلمين لسلامتهم وسلامة مجتمعهم ، ولا يجوز لهم التخلّى عن شيء منها ، أما ما يلى ذلك من أساسيات التشريع الإسلامى الخاصة بعلاقة الإنسان برحمه وبقية الناس ، والزواج والطلاق ونظام الأسرة والميراث والدين وما إلى ذلك - فتنظيمات وردت فى القرآن وأكملتها أو فسرتها السنة الشريفة ، وكلها خير للإنسان وآله وبقية البشر والأرض التى نعيش فيها وبقية الكون .

أقول هذا لكى أخرج منه بأن هذه الأساسيات كفاية ، أما ما عدا ذلك من تنظيمات اجتماعية وسياسية فلا بد أن تترك لعقل الإنسان ، ومثلها فى ذلك بقية أوجه النشاط الفكرى والعلمى

وإذا كان الإسلام سيتناول هذه أيضاً فماذا يبقى لعقل الإنسان ؟
ثم إن هذه كلها تنظيمات متوقفة على أحوال المجتمعات ؛ ومن
ثم فإن المجتمعات الإنسانية لابد أن تختلف فيها ، والمهم فيها أن
تكون ملتزمة بما ينص عليه الإسلام من العدل والأخوة
والمساواة والمحافظة على كرامة الإنسان وحقوق غيره من
المخلوقات ، فإذا رأيت جماعة أن تكون ملكية - أى يحكمها
ملوك - فلتكن كما تشاء مادام الناس راضين عن أولئك الملوك ،
ومادام الملوك مؤمنين يضمنون حقوق الناس فى العدل
والمساواة والأخوة والكرامة ، وقد أقر رسول الله ﷺ ملكين داخل
الأمة الإسلامية هما الجلندى وأخوه ملكا عمان ؛ لأن الناس
كانوا راضين عنهما هناك ؛ لأنهما أولاً كانا يضمنان للمؤمنين
العدل والأخوة والمساواة والكرامة ، ثم لأنهما - ثانياً - كانا
يؤمنان بوحدانية الله سبحانه وصدق رسوله فيما بلغ عن الله
من القرآن .

وإذا شاءت الجماعة أن تكون شورية تختار حكامها فلها أن
تكون شورية يقيما الناس ويختارون حكامهم بملء حريتهم ،
ويراقبون رجالها ، ويملكون الحرية فى عزلهم إذا حادوا عن
الطريق ، أقول هذا لكى أخرج منه بأننا من ناحية الإسلام لا
يمكن أن نقول : إن رئاسة الدولة أو السلطة السياسية العليا
ينبغى أن تكون فى آل فلان ، حتى قريش أو بنو هاشم لم يقل
الإسلام أو رسوله : إن الرئاسة ينبغى أن تكون فيهم ، وعندما

سأل أبو بكر سعد بن عبادة في مناقشات السقيفة قائلاً : « ولقد علمت يا سعد أن رسول الله قال وأنت قاعد : قريش ولاة هذا الأمر فخير الناس تبع لخيرهم ، وفاجرهم تبع لفاجرهم ، فقال سعد : صدقت ؛ فنحن الوزراء وأنتم الأمراء ، فقال عمر : ابسط يدك يا أبا بكر فلأبايعك » (الطبرى ٣ / ٢٠٣) وسعد بن عبادة هنا لم يؤيد ما قاله أبو بكر من أن رسول الله قال : إن قريشاً ولاة هذا الأمر ، وإنما المراد تأييده كان ما قال أبو بكر بعد ذلك ، وهذا يدل على أنه حتى قريش لم يكن لها ولا لأحد من فروعها أى حق فى ولاية أمور المسلمين . ومن هنا يتبين لنا مقدار الخطأ فى مبايعة بعض الناس للحسن بن على بن أبى طالب بالخلافة بعد استشهاد أبيه ، ولم يكن الحسن بطبعه راغباً فى الخلافة ؛ فقد كان رجلاً هادئاً مرتاحاً كثير الميل إلى الزواج ، فانصرف إلى ذلك وترك الخلافة لمعاوية .

وإذا كان أخوه الحسين قد ترك المدينة إلى العراق مع نفر من أهله فى طلب الخلافة لأنه ابن لعلى بن أبى طالب - فقد أخطأ ، فإن بنوته لعلى بن أبى طالب لا تكسبه حقاً فى الخلافة أو رياسة المسلمين ، أما إذا كان قد سعى لطلب الخلافة ؛ لأنه رأى أنه أكثر أهلية لها من يزيد بن معاوية وأن هناك من يؤيدونه فى ذلك - فلم يكن عليه بأس فيه ؛ فمن حق كل مسلم أن يرشح نفسه إذا أحس أنه يستحق الرياسة ، وأن هناك من يؤيده ، ومع ذلك فقد تبين أن الحسين لم يحسن إلى نفسه بذلك ،

فقد قصد العراق لأن بعض أهله دعوه لذلك ، ولم يكن عددهم كَافِياً ولا كانوا بقادرين على تأييده ، وكان استشهاده على الصورة التي حدث بها دليلاً على أنه لم يحسن تدبير هذا الأمر ، وقد آل أمره إلى ما نعرف من الوقوع فى الحصار وإبدائه الرغبة فى التنازل عن مطلبه والاتجاه إلى أى مكان بعيد لا يخشى منه خطر فيه ، ونحن على أى حال نلوم يزيد بن معاوية ، وأبا عبيد بن زياد بن أبيه ، وعمر بن سعد بن أبى وقاص فيما فعلوا به ، ونحن نشعر بالحزن البالغ لمصيره الأسيف ، ولكننا أردنا هنا أن نقول فحسب : إن الذين طلبوا الخلافة فى ذلك العصر لم يكونوا على الحق : لأن الحق فى الخلافة لا يكون برأى الإنسان فى نفسه وطموحه إلى السلطان ، بل إن هذا الحق يرجع إلى الأمة فقط ، فهى صاحبة الحق فى الخلافة ، ولكن الأمر كان يتطلب - كما قلنا - تشريع الخلافة ، أى وضع نظام دستورى لها ، أما تركها تسير على النحو الذى سارت به مسألة قوة وتدبير وسعى فى الخفاء فقد كان سبباً فى فقر الفكر السياسى فى الإسلام ، وقد أصاب أمة الإسلام من وراء ذلك شر بالغ .

والآن وقد وصلنا إلى هذا الحد فى الكلام عما كان بين الأمين والمأمون فلنكمل الحديث عن المناسبة التى كانت بينهما ، وإن كان هذا الكلام لا يدخل فى موضوع هذه الدراسة ، وهو «تنقية أصول التاريخ الإسلامى» فنقول : إننا ندهش من قلة

الكفاية التي ظهر بها رجال الأمين في ذلك الصراع الحاسم بينه وبين أخيه ، وأول ما يبدو لنا من ذلك هو أن المسئول الأكبر عما أصاب الأمين كان وزيره الفضل بن الربيع الذي رأينا أنه ترك مكانه الذي كان فيه من بلاط المأمون ، وما كان ينبغي له قط أن يتركه ؛ لأن الرشيد اشترط على كل من ابنيه أن يحتفظ برجاله ولا يأخذ أحداً من رجال أخيه ، ويبدو أنه كان بين هذا الرجل والمأمون شيء ؛ ولهذا نجد الطبرى يقول : ذكر أن الفضل بن الربيع فكر بعد مقدمه العراق على محمد منصرفاً من طوس وناكثاً للعهد التي كان الرشيد قد أخذها عليه لابنه عبد الله ، وعلم أن الخلافة إذا أفضت إلى المأمون يوماً وهو حي لم يبق عليه ، وكان في ظفره به عطبه ، فسعى في إغراء محمد بأخيه وحثه على خلعه وصرف ولاية العهد إلى ابنه موسى ، ولم يكن ذلك من رأى محمد ولا عزمه ، بل كان عزمه - فيما ذكر عنه - الوفاء لأخويه عبد الله والقاسم بما كان أخذ عنه لهما والده من العهود والشروط ، فلم يزل الفضل (بن الربيع) به يصغر في عينه شأن المأمون ، ويزين له خلعه حتى قال له : ما تنتظر يا أمير المؤمنين بعبد الله والقاسم أخويك ؟ فإن الدعوة كانت لك متقدمة قبلهما وإنما أدخلها فيها بعدك واحداً بعد واحد ؟ وأدخل في ذلك من رأيه معه على بن عيسى بن ماهان والسندی وغيرهما ممن بحضرته ، فأزال محمداً عن رأيه (٨ / ٣٤٤ - ٣٤٥) .

وهذا كلام لا يصح ولا يقبل إلا إذا افترضنا أن الأمين كان بالغاً في الغباء مداه ، فقد كان العهد الذي أخذه أبوه عليه من الجلالة والخطورة بحيث يصعب أن نتصور أن الشر كله كان من الفضل بن الربيع وحده ، ثم ماذا كان بين المأمون والفضل ابن الربيع حتى يخافه هذا الأخير إلى هذا الحد ؟ الواقع أن التاريخ هنا ناقص وغير مفهوم أو مقبول . ثم هل كان محمد الأمين يجهل أمر أخيه عبد الله المأمون إلى هذا الحد ؟ ثم إننا سنرى أن المأمون نفسه كان في غاية العقل والذكاء ، وأن رجاله الفضل بن سهل وطاهر بن الحسين وهرثمة بن أعين وغيرهم كانوا بالفعل أذكي وأقدر مرات من رجال الأمين . والغريب أن الأمين كتب إلى ولاته ورجاله بالدعوة لابنه موسى ثم للمأمون والقاسم ابني الرشيد ، ونحب أن نضيف هنا أن العهد الذي كتبه الرشيد بين ابنيه كان يبيح لمحمد الأمين أن يبايع لابنه على خراسان بعد أن تنتهي ولاية المأمون عليها ، معنى ذلك أن نقطة الخلاف بين الأخوين كانت يسيرة . فماذا كان يمنع المأمون من الكتابة لأخيه الأمين أو إرسال رجال لإصلاح هذا الخلاف ؟ ولو أنه كان هناك - كما قلنا - مجلس من عقلاء الرجال لهم الحق في التدخل وإبداء النصيحة لأمكنهم إصلاح هذا الخلاف ، ولكن حرص الرشيد على إبعاد الفقهاء والعقلاء من أهل الأمة عن السلطان كان سبب البلاء كله ، ولم يكن هذا خطأ الرشيد وحده ، بل كان - كما قلنا - خطأ كل رجال

السياسة. فقد كانوا حريصين على ألا يدخل في السياسة أحد غيرهم ورجالهم وخدمهم .

وكان المأمون حسن المعاملة للرجال ، فقد اطمأن إليه رافع ابن الليث بن نصر بن سيار ، وكان من كبار القادة ، ودخل في رجاله ، وكذلك فعل هرثمة بن أعين .

ويستوقف النظر أن الفضل بن سهل ذا الرياستين سره أن ينصرف الفضل بن الربيع ومن معه إلى الأمين ، وكانت سنة عندما صرع سبعاً وعشرين سنة ، وتفاصيل الصراع بين الأخوين مهينة جداً للأمين ، وما أظن أحداً درس التفصيل بعد . وأعتقد أنها لابد أن تدرس .

★ ★ ★